منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية: من منظور المساواة بين الجنسين

التقرير الوطني: الجمهورية الإسلامية الموريتانية

إعداد

الدكتور/ محمد أحيد سيدي محمد

2022

الملخص باللغة العربية

عرفت موريتانيا عرفت منذ استقلالها حتى الآن العديد من الأنظمة المدنية والعسكرية، تأرجحت فيها مكانة المرأة بين الاهتمام والتهميش، وقد تضمن أول دستور للبلاد اشراك كافة افراد المجتمع وخاصة النساء، كما أن موريتانيا من الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، لكن كل هذه الجهود لن تؤتي أكلها قبل أن يكون هناك إيمان عميق من الحكومة، والنخب والأحزاب والمجتمع المدني بمحورية التعليم، الذي يعتبر الطريق أمام كل النساء لممارسة حقوقهن السياسية بشكل كامل، والمقياس الأمثل لفتح طريق المشاركة والممارسة بصورة عادلة في جوانب الحياة المختلفة.

وبرغم من قدم المشاركة السياسية للمرأة في موريتانيا، إلا ان هذه المشاركة لا تزال ضعيفة ولا ترتقي لمستوى نسبة تمثيل المرأة في المجتمع الموريتاني، أو الإنجازات التي حققتها على الصعد الاجتماعية والاقتصادية. ويظهر ضعف تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، من خلال ضعف تمثيلها في الحكومات والبرلمان والنقابات والاحزاب السياسية.

وترجع مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية الى قرارات عليا نصت على ضرورة تمثيل المرأة في الحكومات وفي الهيئات المختلفة، ويندرج هذا الامر أيضاً على تمثيلها في البرلمان ،وفي المجالس البلدية حيث إدراج نظام الكوتا للنساء في قانون الانتخابات 2006 المعدل 2011و 2018.

إن تعامل الأحزاب السياسية الموريتانية مع المسألة النسائية تحكمت فيها مجموعة من السياقات التاريخية والأيديولوجية والفكرية، وجعلت من بنياتها التنظيمية الداخلية رهينة لها، وبالتالي فإن قدرتها في تمثيل الفئات الضعيفة داخل المجتمع كالنساء والشباب في إطار الإعمال السلس لمبادئ وقواعد الديمقراطية ظل محدوداً، بل إن هذه الفئات تجد مقاومة قوية من داخل بنياتها التنظيمية، الأمر الذي يفقد هذه البنيات صلاحيتها الحقيقية وسلطة القرار، وتتحول في العديد من الأحزاب السياسية إلى أجهزة لتأثيث المشهد السياسي، يتم اللجوء إليها في المناسبات الانتخابية كأدوات للدعاية.

مقدمة

يعد العمل السياسي ركيزة من ركائز الديمقراطية، وشرط من شروط المواطنة الفعالة، ومؤشر من مؤشرات التنمية البشرية، وتتويجا لما تتبوؤه المرأة من أدوار في الحياة العامة . حيث أصبحت المشاركة النسائية في الحياة السياسية اليوم تمثل مطلبا أساسيا من مطالب الحركات الحقوقية والنسائية، مقترنة بضرورة تواجد المرأة في مراكز صناعة القرار، والتمثيل المتساوي للجنسين في الهيئات الوطنية والدولية.

إن الجدل ينبع من مشكلة عدم تمتع المرأة بحقها في المساواة الفعلية في ممارسة الحقوق السياسية نتيجة وجود عدة عوائق، لذلك لجأت الحكومات في العديد من الدول إلى تبني عدة آليات للتمكين السياسي للمرأة، سواء من خلال تبني نصوص قانونية، أو سياسات تهدف الى توسيع المشاركة السياسية للمرأة، من خلال توسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة أو تعيينها في المراكز الحساسة.

إن حق مشاركة المرأة في الحياة العامة، حق كرسته عدة مواثيق و اتفاقيات دولية، ومختلف الدساتير و القوانين الوطنية، خاصة الدستور الموريتاني الصادر بتاريخ 20 يوليو 1991 المعدل، فديباجته كرست المساواة، والفقرة الثانية من المادة 3 منه نصت على ما يلي : (يفسح القانون المجال لتساوي فرص ولوج النساء والرجال إلى المأموريات والوظائف الانتخابية)، تؤكد هذه النصوص على المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدت على عدم التمييز بين المواطنين على أساس الجنس و تساوي الجميع في تقلد المهام والوظائف العمومية وحق الترشح والانتخاب.

فالمرأة الموريتانية استطاعت اقتحام عدة ميادين و فرضت نفسها بقوة خاصة في قطاعات كالتعليم والصحة والصحافة...إلخ، ولكن بالمقابل و بالرغم من مصادقة موريتانيا على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان عامة، وتلك المتعلقة بحقوق المرأة خاصة، وبالرغم من النص على الحقوق السياسية للمرأة في الدساتير و القوانين الوطنية، فإن حضورها في الحياة السياسية كان ضعيفا ومحتشما إلى غاية السنوات الأخيرة وبالتحديد ابتداء من 2006، إذ أنه بهدف توسيع حجم مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، تم تعديل النصوص المتعلقة بالانتخابات.

ونسعى من خلال هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة وللوقوف على الواقع السياسي للمرأة الموريتانية لابد من تحليل ثلاثة جوانب أساسية، يشمل الأول السياق التاريخي لمشاركة المرأة في الحياة العامة وفي المجال السياسي والثاني، يتعلق بالأطر الدستورية والقانونية المتعلقة بتنظيم المشاركة السياسية للمرأة، والثالث قوانين الأحزاب ومدى ادماجها لقانون النوع.

أولا: النوع الاجتماعي" الجندر"

تمثل أدوار النوع الاجتماعي تلك الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة والتي تتشكل وتتغير وفقا للظروف وللمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية لبلد أو مجتمع ما.

وعموما، يمكننا التمييز بين أربعة ادوار: إنتاجية، أسرية، اجتماعية وسياسية، متغيرة بتغير الزمان والمكان وفقا لمجموع العوامل المشار إليها أعلاه والمتمثلة بالأساس في التنشئة الاجتماعية والأعراف والتقاليد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

***الدور الأسري:** ينقسم هذا الدور إلى جزئيين: جزء ثابت لا يتغير مرتبط بجنس كل من الرجل والمرأة والمتمثل بالأساس في التناسل والتكاثر (الإخصاب عند الرجل والحمل والولادة والرضاعة عند المرأة) وجزء متغير مشترك بينهما مرتبط بالأساس بتربية الأبناء والقيام بالمهام المنزلية مثل الطبخ والتنظيف والعناية بالزوج أو الزوجة وإدارة شؤون الأسرة. وغالبا ما يقتصر هذا الجزء المتغير على النساء فقط وفق ثقافة العديد من المجتمعات العربية والإسلامية. يمثل هذا الدور الأسري مسؤولية إعادة إنتاج قوى عاملة في المجتمع وكذا صيانتها إلا أن هذا الدور رغم أهميته لا يعطى له نفس القيمة التي تمنح للعمل الإنتاجي ولا يدفع عنه أي تعويض مادي وبالتالي لا يتم احتسابه في الاقتصاد القومي التقليدي وكذا الإحصائيات الوطنية.

***الدور المجتمعي:** يعتبر هذا الدور امتداد للدور الإنجابي، بحيث انه يتمحور في المحافظة على المجتمع البشري ولكنه يمتد من الاهتمام الأسري إلى الاهتمام المجتمعي. يتمثل أداء هذا الدور المجتمعي في القيام بعمل تطوعي غير مدفوع الأجر لضمان توفير الموارد النادرة وتنظيم استخدامها من طرف أفراد المجتمع، إضافة إلى تقديم الخدمات التي تساعد المجتمع البشري على البقاء والتطور، كالرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك. هذا الدور فيه تباين كبير بين الرجل والمرأة ويعتمد توزيعه ما بين الجنسين على المفاهيم الثقافية والمجتمعية السائدة في المجتمع: بالنسبة للمرأة هذا الدور عادة ما يكون مرتبط بأنشطة مجتمعية مرتبطة بدورها الإنجابي والأسري (التوعية الصحية والبيئية، خلق أو تقوية العلاقات الاجتماعية أو الاشتراك في عمل اجتماعي يمارس في وقت الفراغ. في حين أن هذا الدور المجتمعي عند الرجل يتمثل في الكثير من الجوانب مثل خلق وتقوية العلاقات الاجتماعية وتدبير السلع ذات الاستهلاك الجماعي والخدمات الأساسية المرتبطة بالمجتمع المحلي للإشارة فقط، فإن هذا الدور يمارس بقسط كبير من طرف النساء مقارنة مع الرجال.

***الدور السياسي:** يتلخص هذا الدور في سلطة اتخاذ القرار السياسي، ويرتبط بممارسة نشاطات سياسية على مستوى المجتمع المحلي الوطني والدولي. في العادة، يكون هذا الدور مقابل أجر مادي أو معنوي باعتبار أنه مرتبط بتحقيق مصالح مشتركة ومتبادلة، هذا الدور فيه تباين كبير بين كل من الرجل والمرأة التي عادة ما يكون دورها مرتبط بالعمل بالتنظيمات النسائية التي تهتم بتنمية شؤون المرأة من خلال التمثيل السياسي على مستوى المجالس المحلية والشعبية واللجان في الأحياء والقرى. في حين أن دور الرجل السياسي يتمثل بالأساس في الأدوار التنظيمية واتخاذ القرارات في إطار الأعراف أو على مستوى الأحزاب السياسية أو جماعات الضغط.

ثانيا: السياق التاريخي لمشاركة المرأة الموريتانية في الحياة العامة والمجال السياسي

إن دور الدولة والسياسات الحكومية ذو تأثير هام في تغيير النظرة التقليدية إلى نظرة حديثة مبنية على المساواة، وخاصة حينما تؤمن الحكومة بأن النظرة المتكاملة لحقوق المرأة هي المدخل الصحيح والأفضل نحو توسيع خياراتها، وإدخالها في المشاركة سياسيا وتنمويا، واعتبار تنمية المرأة والارتقاء بها دعامة أساسية لنهضة المجتمع بشكل عام، حيث تسهم في تمكين المرأة، بالتالي من المشاركة في صياغة القوانين والتشريعات المختلفة لتتمكن من طرح مطالبها، وتحقيق رؤية متساوية مع الرجل.

لقد أصبحت مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة ملحة لتحقيق أهداف النظام السياسي وذلك من خلال توسيع قاعدة التمثيل في البرلمان الذي يساعد قاعدة الشرعية للمؤسسات السياسية ويزيد من قوة وعمق تمثيلها للمجتمع.

وبناء على ما تقدم نشير إلى أن موريتانيا عرفت منذ استقلالها حتى الآن العديد من الأنظمة المدنية والعسكرية تراوحت فيها مكانة المرأة بين الاهتمام والتهميش، وقد تضمن أول دستور للبلاد بعد الاستقلال دستور 1961، اشراك كافة أفراد المجتمع وخاصة النساء، وهو التاريخ الذي تأسس فيه اتحاد النساء الموريتانيات والذي تمحورت أهدافه حول قضايا التعليم والاستقرار الأسري والدفاع عن حقوق المرأة.

1964-1968: تميزت هذه المرحلة بإنشاء المجلس الأعلى للنساء، تم السماح للنساء بدون قيد أو شرط عضوية المكتب السياسي الوطني لحزب الشعب الحاكم، وفي هذه الفترة اتخذت إجراءات تقضي بحماية المرأة من طرف الحزب والدولة وتوفير التعليم والحماية الاجتماعية.

1968-1978: تعيين أول وزيرة سنة 1975 عيشاتا كان، كما تم تعيين مفوضة عليا بمثابة وزيرة، وتم انتخاب أربع نساء في الجمعية الوطنية، وفي نهاية 1977 تم إنشاء المجلس الوطني للنساء وتشكل من عضوية 26 سيدة.

1980–1991: عودة الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة من طرف تشكيلات سياسية حكومية عرفت بهياكل تهذيب الجماهير وفي أول انتخابات بلدية انتخبت فيها امرأة في بلدية ريفية.

 1991 – 2005: بعد الموافقة على دستور 20 يوليو 1991، شهدت البلاد دخول نسائي معتبر للحكومة (وزيرات . أمينات عامات . مديرات) وكما حصلن على عضوية المجالس البلدية والبرلمان في جو تطبعه حياة سياسية مكثفة مع برامج واسعة للتعبئة، وفي هذه الفترة أنشأ جهاز وزاري مكلف بالمرأة وهو كتابة الدولة لشؤون المرأة.

2005–2007: في هذه الفترة شهدت الحركة النسائية نقلة نوعية تمثلت في ترقية المشاركة السياسية، واعتماد نظام التميز الإيجابي (كوتا 20%) وكذلك حضور بارز لقضايا المرأة والنوع عند مراجعة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وكذلك ولادة أحزاب سياسية تتولى قيادتها نساء، وحملات مكثفة من منظمات المجتمع المدني النسائي من أجل المشاركة السياسية بتشكيل فريق مبادرات المناصرة لصالح المشاركة السياسية للمرأة.

2008: من خلال الانتخابات النيابية والبلدية حصلت النساء على 19% من مقاعد الجمعية الوطنية و16% من مقاعد مجلس الشيوخ، 32 % من المجالس البلدية من بينهن 4 عمد ولأول مرة الدخول النسائي مجال الدبلوماسية على مستوى السفراء (سفيرتان) دخلتا، والإدارة الإقليمية (واليتان).

2009: تم تعيين (6) نساء وزيرات من بينهن وزيرة للشؤون لخارجية والتعاون هي المرة الأولى على مستوى الوطن العربي.

2011: وافقت الحكومة وأحزاب من المعارضة على تنظيم حوار وطني شامل لتحقيق الاجماع حول موعد الانتخابات فضلا عن قضايا وطنية أخرى، ومن مخرجات هذا الحوار استحداث لائحة خاصة بالنساء تضم 20 مقعدا.

2016: وصل عدد النساء الوزيرات إلى تسع وزيرات وسبعة بالنسبة للأمينات العامات للوزارات، ومستشارات ومديرات وثلاث سفيرات (فرنسا . ايطاليا . سويسرا)، كما تولت المرأة رئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتبوأت عشرات المناصب الإدارية السامية مثل رئاسة مجالس الإدارات والإدارات العامة للمؤسسات العمومية، ودخلت المرأة الموريتانية حقل القضاء.

وتقيما للمراحل السابقة ارتبط اسم المرأة الموريتانية وتضحياتها في العمل السياسي إبان استقلال الدولة الموريتانية حيث كانت حاضرة وفاعلة في حزب الشعب وفي الحركات السياسية التي عرفتها البلاد مع

الكادحين والنهضة وفي جميع الحركات السياسية والتيارات الفكرية التي عرفتها البلاد.

وعلى المستوى الرسمي ظل الحضور النسوي معتبرا وإن بدرجات متفاوتة في مختلف الحقب السياسية، مما ساهم في تبوأ المرأة مناصب معتبرة في المجالات التنفيذية والتشريعية؛ إضافة إلى أدوارها السياسية الهامة حيث فرضت لها خلال المرحلة الانتقالية 2006 نسبة 20 في المائة في الجمعية الوطنية ،ثم بعد ذلك استحدثت اللائحة الوطنية للنساء التي تبلغ 20 نائبا من النساء لتعزيز هذا التوجه وأشفع بفرض تمثيلهن في اللوائح المنتخبة عبر نظام التمثيل النسبي على مستوى النواب والمجالس الجهوية والمحلية ،وهو ما من شأنه أن يعزز المشاركة السياسية للمرأة ويضمن حضورها في المقاعد النيابية لكل دائرة انتخابية يزيد عدد سكانها عن 90 ألف نسمة ،إضافة إلى حضورها في المستشارين البلديين والجهويين وهو ما أسهم علاوة على ذلك في رئاستهن لمجالس محلية عدة، إضافة إلى المجلس الجهوي لنواكشوط الذي يعتبر أهم المجالس الجهوية في البلاد.

وعلى المستوى التنفيذي حجزت المرأة الموريتانية وظائف قيادية في قطاعات وزارية مختلفة وترأست الدبلوماسية الموريتانية وكان لها الحضور المعتبر في الإدارة الإقليمية والمركزية ومثلت بلادنا في البعثات الدبلوماسية خير تمثيل.

وللتذكير، فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية من بين الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، تأكيدا على التزامها وإعلانا منها للنهوض بالمرأة الموريتانية، لكن كل هذه الجهود لن تؤتي أكلها قبل أن يكون هناك إيمان عميق من الحكومة، والنخب والأحزاب والمجتمع المدني بمحورية التعليم، الذي يعتبر الطريق أمام كل النساء لممارسة حقوقهن السياسية بشكل كامل، والمقياس الأمثل لفتح طريق المشاركة والممارسة بصورة عادلة في جوانب الحياة المختلفة.

ثالثا: الأطر الدستورية وقوانين الانتخابات ومدى إدماجها للنوع الاجتماعي في موريتانيا

لا يكفي فقط تأكيد المساواة بين الجنسين في عملية الانتخابات، ولكن ينبغي أيضا وضع قواعد مشجعة لصالح النساء في هذا الشأن، وانطلاقا من الحرص على تشجيع ولوج المرأة الموريتانية إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، التي تشكل في حد ذاتها غاية مبدأ المساواة في المجال الانتخابي.

في عام 2006 وضع المشرع الموريتاني حصة دنيا مخصصة للنساء، وتم تطبيقها في انتخابات 2006 – 2007، وتم تطويرها بمناسبة الإصلاحات التي تمت بعد الحوار الوطني 2011 وطبقت في انتخابات 2013، والمهم أن هذين الإصلاحين تم إدخالهما بعد حراك مطلبي عام، لعبت فيه الحركة النسائية

الموريتانية والمجتمع المدني الدور الأكبر.

1 -إصلاح 2006 (الكوتا)

هذا الإصلاح ينظم تشجيع ولوج النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، بناء على الأمر القانونً رقم 029/2006 الصادر 12 أغسطس 2006، والمعدل بواسطة القانون النظامي رقم 034/2012 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2012، والمعدل بواسطة القانون النظامي رقم 008/2018 الصادر بتاريخ 18 فبراير 2018، وفي هذا الصدد ميز القانون بين المأموريات والوظائف الانتخابية، وفي المادة رقم 2 من القانون: للنساء الحق في حصة دنيا لا تقل عن 20% من مقاعد المجالس البلدية ويجب أن تكون اللوائح على النحو التالي:

- مترشحتين (2) للمجالس ما بين 9 و 11 مستشار بلدي.
- 3 مترشحات للمجالس ما بين 15 و 17 مستشار بلدي.
- 4 مترشحات للمجالس ما بين 19 و 21 مستشار أو أكثر.

وتطبيقا لتلك الترتيبات في عام 2006، تم انتخاب 1120 امرأة من بينهن سيدتين عمدة.

بالنسبة للانتخابات البرلمانية، تكون للنساء حصة دنيا من المقاعد على اللوائح الانتخابية طبقا للشروط التالية:

- انتخابات الجمعية الوطنية 2006 لائحة وطنية تتألف من 14-عضو تكون بشكل متساوي بين الرجال والنساء.
- بالنسبة للدوائر الانتخابية في عواصم الولايات، التي تشمل مقعدان تقاسمان مناصفة بين الجنسين.
- في الدائرة الادارية ذات المقاعد الثلاثة، يجب أن يكون المركز الأول أو الثاني من نصيب النساء.

لقد أسفر تطبيق هذه الترتيبات في العام 2006 عن انتخاب 16 امرأة.

بالنسبة لانتخابات مجلس الشيوخ، على الأحزاب التي تقدم من أربعة دوائر انتخابية يجب عليها ترشيح امرأة في إحدى الدوائر الأربعة على الأقل.

لقد أسفر إصلاح 2006 عن تحسين مجال مشاركة المرأة في الانتخابات الموريتانية، لكنه ظل دون مستوى تحقيق الأهداف المنشودة، لهذا السبب قامت السلطات العمومية بإجراء إصلاحات جديدة 2012، إثر الحوار الوطني بين الأغلبية وبعض أحزاب المعارضة 2011.

2-إصلاح 2012

كان من بين نتائج الحوار الوطني 2011، تعزيز عدد النواب في اللائحة الوطنية للأحزاب (من 14 إلى

20)، كما خصصت اللائحة خاصة بالنساء تتكون من 20 نائبا للنساء حصرا.

وبالنسبة لمجلس الشيوخ تكون الدوائر المترشحة في نواكشوط تشمل وجود امرأة على رأس اللائحة حصرا.

ويتم تطبيق هذا الإصلاح في انتخابات 2013 وأسفرت تلك الانتخابات عن:

- انتخاب 1317 سيدة مستشارة بلدية ومن بينهن ستة عمد.
- انتخاب 31 امرأة في الجمعية الوطنية.

جرى حوار 2017 بين أحزاب الأغلبية وبعض أحزاب المعارضة، وشخصيات مستقلة أسفر عن مخرجات منها:

- إلغاء مجلس الشيوخ.
- تغيير العلم والنشيد الوطنيين
- إلغاء وسيط الجمهورية واستبداله بمجلس فتوى ومظالم.
- إنشاء المجالس الجمهورية على المستوى الوطني.

وبالنسبة للانتخابات الجهوية، يحق للمرأة الحصول على حصة تمثل الحد الأدنى من المقاعد في لوائح المترشحين المحددة وفقا للبيانات التالية:

- مترشحتان لمجالس من 11 مستشارا.
- 3 مترشحات لمجالس من 15 مستشارا.
- 4 مترشحات لمجالس من 21 مستشارا.
- 5 مترشحات لجالس أكثر من 21 مستشارا.

وهكذا حققت المرأة الموريتانية مكاسب في مجال المشاركة السياسية:

- فحصة النساء لا تقل عن 20 % من مقاعد المجالس البلدية الشيء الذي مكنهن في الانتخابات الأخيرة 2013 من الحصول على 36% من المجالس البلدية من بينهن 6 عمد ورئيسة مجموعة نواكشوط الحضرية (العاصمة).
- تخصيص لائحة وطنية للنساء من 20 عضو في الجمعية الوطنية.
- إرساء مبدأ العدالة في توزيع الترشحات في القوائم الذات النسبية، إذ تضم كل لائحة بالتناوب مرشحا من كل جنس، الشيء الذي مكنهن من خلال الانتخابات الماضية من الحصول على:
- الجمعية الوطنية 21%
- مجلس الشيوخ 17%

– نسبة 36 % من المستشارين البلديين

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية الأخيرة سنة 2018، فقد حافظت المرأة على مكتسباتها في الاستحقاقات السابقة، وكانت النتائج كما يلي:

– عدد النساء في المجالس البلدية 1385 مستشارة بلدية من أصل 3831 مستشار أي نسبة 36.15% من بينهم 9 نساء عمد من أصل 219 عمدة.

– عدد النساء في المجالس الجهوية 99 مستشارة جهوية من أصل 285 مستشار جهوي أي نسبة 34.75%، من بينهم رئيستي مجلسين جهويين (2) نواكشوط و إنشيري.

– أما النساء في الجمعية الوطنية فعددهن 29 نائب من أصل 157 نائب أي نسبة 18.47%.

رابعا– أثر قوانين الأحزاب على التمثيل السياسي للمرأة بموريتانيا

تلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في المجتمعات الديمقراطية الحديثة. فتنقل الأحزاب المطالب المجتمعية واحتياجات المواطنين والمواطنات وتقدمها في صورة سياسات على المستوى الوطني. كذلك تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تأهيل وتدريب الكوادر السياسية لخوض الانتخابات المختلفة. وفي المنطقة العربية تطورت مشاركة النساء بالأحزاب السياسية بوتيرة متفاوتة بين الدول، غير أنها تشترك في بطء تلك العملية. وعلى الرغم من اختلاف السياقات لدول المنطقة، نستطيع أن نجد أوجه تشابه في أوضاع النساء بالأحزاب السياسية.

يرجع بعض الباحثين الممارسة السياسية في موريتانيا إلى سنة 1947 مع تأسيس حزب الاتحاد التقدمي وحزب التفاهم 1950 ورابطة الشباب الموريتاني 1955 ثم حزب النهضة 1958و حزب الاتحاد الوطني لموريتانيا 1960. ولم تكن هذه الأحزاب أحزاب جماهيرية بل كان يهيمن عليها الطابع القبلي والجهوي الأمر الذي لم يسمح للمرأة الموريتانية أن تلعب دورا ما في هياكلها بالإضافة إلى المعوقات التقليدية التي عادة ما تحول دون لعب دور سياسي للمرأة مثل الجهل بالحقوق السياسية والأمية.

وبرغم من قدم المشاركة السياسية للمرأة في موريتانيا، إلا ان هذه المشاركة لا تزال ضعيفة ولا ترتقي لمستوى نسبة تمثيل المرأة في المجتمع الموريتاني، او الإنجازات التي حققتها على الصعد الاجتماعية والاقتصادية. ويظهر ضعف تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، من خلال ضعف تمثيلها في الحكومات والبرلمان والنقابات والاحزاب السياسية

وترجع مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية الى قرارات عليا نصت على ضرورة تمثيل المرأة في الحكومات وفي الهيئات المختلفة، ويندرج هذا الامر ايضاً على تمثيلها في البرلمان، وفي نظام الكوتا للنساء في قانون الانتخابات 2006.

لكن التوجه الرسمي لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة في موريتانيا لم يصاحبه توجه شعبي، فتمثيل المرأة في الهيئات الشعبية مثل النقابات المهنية والاحزاب السياسية لا زال ضعيفاً، وبالانتقال إلى الهرم القيادي للأحزاب تتآكل نسبة النساء إلى الرجال كلما اتجهنا صعودا في السلم الحزبي والمخروط القيادي، إلى الحد الذي ينعدم فيه وجوه نساء في موقع رئيس الحزب من 25 حزبا مرخص هنالك 3 نساء، وتتضاءل فيه نسبتهن في المجالس التنفيذية والمركزية والشورية وغير ذلك من مسميات تختلف من حزب لآخر.

إن تعامل الأحزاب السياسية الموريتانية مع المسألة النسائية تحكمت فيها مجموعة من السياقات التاريخية والأيديولوجية والفكرية، وجعلت من بنياتها التنظيمية الداخلية رهينة لها، وبالتالي فإن قدرتها في تمثيل الفئات الضعيفة داخل المجتمع كالنساء والشباب في إطار الإعمال السلس لمبادئ وقواعد الديمقراطية ظل محدوداً، بل إن هذه الفئات تجد مقاومة قوية من داخل بنياتها التنظيمية، الأمر الذي يفقد هذه البنيات صلاحيتها الحقيقية وسلطة القرار، وتتحول في العديد من الأحزاب السياسية إلى أجهزة لتأثيث المشهد السياسي، يتم اللجوء إليها في المناسبات الانتخابية كأدوات للدعاية .

إن التمكين السياسي للنساء يجب التعامل معه وفق مقاربة حقوقية شاملة ومتكاملة قائمة على قواعد العدالة والإنصاف، وتجعل من إدماج المسألة النسائية بشكل شامل عبر اتخاذ مبادرات جريئة، حتى تمكن هذه الفئة العريضة من المجتمع من التمثيل الحقيقي الذي يوازيه قوتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب إرساء قنوات وآليات مؤسساتية وتدابير قانونية لمواجهة الحيف الذي طالها.

ويجب العمل بدون شك على دعم الشبكات والتجمعات النسائية المشتركة بين الأحزاب واستراتيجية عملها مع جمعيات الحركة النسائية، وذلك لبناء الزخم الرامي إلى مواصلة طرح قضايا المساواة في أجندة الأحزاب السياسية وأجندة الحكومة والبرلمان.

فالرهانات المطروحة على البرلمان الموريتاني بتركيبته التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لعام 2018، والتي لم تتعدى نسبة تمثيل النساء 21% من مجموع ممثلي الأمة، هي مراجعة جزء كبير من القوانين في اتجاه تحقيق مبدأ المساواة، والبرلمانيات مطالبات بمواصلة عمل المناضلات اللواتي سبقنهن وتحقيق

المزيد من المكتسبات من داخل وعبر المؤسسة التشريعية عن طريق البدء في ورش تقييم النظام الانتخابي، وبحث صيغ تدابير جديدة لتعزيز المشاركة النسائية في إطار الاستعداد لمعركة الانتخابات البلدية والتشريعية المقبلة عام 2023.

ومن هنا فإن التمييز الإيجابي لفائدة النساء هو التعبير الأمثل عن مبادئ العدالة، والتجسيد الحقيقي لحقوق النساء كحقوق شاملة وغير قابلة للتجزئة.

إن التمكين السياسي للنساء يتطلب فاعلين سياسيين يمتلكون الفهم الحقيقي للمسألة النسائية، والجرأة والقدرة على إحداث الفارق بين التعاطي التقليدي مع هذه المسألة وإدراجها في المسار التطوري الذي تعرفه المنظومة الحقوقية الدولية في تفاعل مع المقتضيات الحوار لعامي 2011و 2017.

وضعت موريتانيا ملف التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنساء على جدول أعمال الهيئات الدستورية الوطنية، وتم إقرار العديد من النصوص التشريعية في هذا المجال، لكن مهما كانت جودة النصوص والتدابير، فإن المقاربة القانونية وحدها غير قادرة على إدخال التحولات المنشودة، والارتقاء بالمسألة النسائية من المقاربة الضيقة التي ترتهن بتحاليل محدودة الأفق، حيث يتحول التمكين السياسي للنساء إلى أرقام وإحصائيات لا تمكن من تحقيق الانتقال المجتمعي.

كما تتفق عموم الأحزاب السياسية الموريتانية سواء أغلبية أو معارضة على تعزيز مكانة المرأة وذلك من خلال وضع قوانين تكفل حقوقها التي نصت عليها الشريعة الاسلامية من مساواة وعدالة وإنصاف وتطوير وتعزيز المكاسب السياسية للمرأة التي تحقق لها مشاركة فعالة في بناء المجتمع وتحفظ لها كرامتها وتتيح لها فرصة المساهمة والتطوير والريادة والسيادة.

إن الاهتمام بالجانب المادي للنساء وخاصة نساء الارياف ومعيلات الاسر والأرامل وذلك من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل (الصناديق، التعاونيات(... تشجيع برامج محو الامية في فئة النساء اللواتي فاتهن قطار التعليم وكذلك تشجيع تمدرس البنات ومكافحة تسربهن من الدراسة:

وسنعرض نماذج من أدبيات الأحزاب السياسية الموريتانية عن المرأة:

بالترقية النسوية بالإعلان السياسي لحزب الاتحاد و التغيير الموريتاني في الفقرة المتعلقة، تمثل النساء أكثر من نصف المجتمع الموريتاني وسيعمل حزبنا على إيلاء عناية خاصة بالمرأة و لما تعانيه من مشكلات خصوصا في مجال التعليم والتشغيل ،بما يضمن لها مزيدا من الاندماج في الحياة الوطنية

وذلك من خلال وضع خطط واستراتيجيات تمكن المرأة من الاندماج في الحياة النشطة مع الحفاظ على القيم والمسلكيات الإسلامية، وخلق الظروف الملائمة للترقية الثقافية والاجتماعية للمرأة وخصوصا المرأة الريفية التي ينبغي إعادة تأهيلها لتسهم بشكل أكثر فاعلية في تنمية محيطها.

- الاعتناء بصحة الأم والطفل

- دعم النساء المعيلات واتخاذ تدابيره للحد من الآثار السلبية للطلاق

أما حزب التجمع الوطني للإصلاح ذو المرجعية الإسلامية فينص ميثاقه السياسي على ما يلي: المرأة في الإسلام مخاطبة كالرجل بالإيمان والإسلام والإحسان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكل واحد منهما حقوق وواجبات متناسبة ،وقد أثبت الإسلام للمرأة أهليتَها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب أهليتها التكليفية غير أن النظرة إليها ما تزال مشوبة بالكثير من الرواسب الاجتماعية الموروثة، أعرافا وتقاليد أُلبست لبوسا دينيا لتصبح عائقا في وجه محاولات تعليم المرأة ومشاركتها الكاملة في مجالات القيادة والتأثير.

خامسا: الفجوات والنواقص المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة بموريتانيا

برزت تنظيمات نسائية ترفع راية إزالة التهميش عن المرأة ومن أهم هذه التنظيمات اتحاد نساء نواكشوط ، والذي جاء بمبادرة من عقيلة الرئيس المختار ولد داداه السيدة مريم داداه، و بعد انصهار الاتحاد النسائي ضمن هياكل حزب الشعب شهدت الحركة النسائية في موريتانيا نشاطات كثيفة حيث حضرت المرأة الموريتانية ولأول مرة مؤتمرا حزبيا كمراقبة وبروز مجلس استشاري نسائي مؤلف من خمسة أعضاء يساعد المكتب السياسي الوطني فيما يتعلق بترقية المرأة، إلا أن هذا المجلس لم يعمر طويلا وحل محله المجلس الأعلى للنساء بعضوية11 امرأة بعد مؤتمر العيون 1966 ،وقد اتخذ مؤتمر العيون إجراءات تقضي بحماية المرأة من طرف الحزب والدولة وتوفير التعليم والحماية الاجتماعية لها خصوصا في حالات الطلاق وانقطاع النفقة كما تم لأول مرة تبني فكرة إصدار قانون ضد قطع النفقة وهو ما تم بالفعل بتاريخ 67/12/23 تحت الرقم 9/67 ليضمن التعويض للواتي يكفلن أطفالا.

وتم تعيين أول وزيرة موريتانية سنة 1977 كما تم تعيين مفوضة عليا بمثابة وزيرة وتم انتخاب أربع نساء في الجمعية الوطنية وتعيين مديرتين: الأولى مديرة المدرسة الوطنية للإدارة والثانية مديرة لإحدى الثانويات على حد تعبير إحدى اللواتي عاصرن هذه الحقبة، وفي نهاية 1977 أخذ المجلس طابعا وطنيا وأصبح المجلس الوطني للنساء وبعضوية 26 سيدة.

هذا الحراك النسوي سيشهد ركودا بعد الانقلاب على نظام المختار ولد داداه وظهور الحكم العسكري حيث يميز بعض الدارسين للتاريخ السياسي المعاصر لموريتانيا بين محطتين من نظام الحكم العسكري خاصة فيما يتعلق بالاهتمام بقضايا المرأة، مرحلة التهميش السياسي للمرأة ومرحلة الاهتمام الزائد، ولعل هذه الأخيرة تؤسس لتحضير النظام شبه المدني الذي ستعرفه موريتانيا مع بداية 1985.

وشهدت البلاد في السنوات الثلاث الأولى من الحكم العسكري اضطرابا سياسيا أثر تأثيرا سلبيا على المسيرة السياسية للمرأة الموريتانية ابتداء من 10 يوليو 1978 وحتى 4 يناير 1980، وفي هذه الفترة يعتقد البعض أن المقدم المصطفى ولد محمد السالك (10 يوليو 1978 6 أبريل 1979) حاول متابعة النشاط السياسي للنساء باستدعاء بعضهن من أجل تشكيل هيئة جديدة للنهوض بهن ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل.

ولعل أطول فترة من فترات الحكم العسكري (مرحلة التهميش) كانت مرحلة المقدم محمد خونة ولد هيداله (أربع سنوات) عرفت فيها البلاد نظاما جديدا (هياكل تهذيب الجماهير) لم يعول فيه كثيرا على أي دور للمرأة في عملية البناء الوطني، إلا في نهاية الحقبة وخاصة بعد خطاب ولد هيداله في 23 يوليو 1983

والموجه أساسا للنهوض بالمرأة وتحسين وضعها حيث تم استدعاء لجنة مؤلفة من أوجه نسائية معروفة وطلب منهن إعداد محاضرات توعية لصالح المرأة لكن هذه اللجنة لم تر النور وظلت نسبة التمثيل النسائي على مستوى المراكز القيادية في هياكل تهذيب الجماهير ضعيفة جدا .

بعد انقلاب 12-12-1984عرفت المشاركة السياسية للمرأة رواجا جديدا، ولعله من باب تغيير النهج السابق تماما كما غير هيداله النهج الذي سبقه، حيث باشر في إنشاء قطاع بالأمانة الدائمة للجنة العسكرية للخلاص الوطني مكلف بشؤون النساء، وتحديدا في 7 يناير 1985،وتوج اهتمام ولد الطايع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة بخطاب النعمة (5 مارس 1986) حيث تم الإعلان عن المساواة وضرورة النهوض بالمرأة وترقيتها، وأعلنت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني في بيانها الصادر بتاريخ 10 مارس 1986 عن خطورة تهميش المرأة وحرمانها، وخلال الانتخابات البلدية، كانت كافة اللوائح الانتخابية في العاصمة تضم نساء ومن بين 144 مرشح للمجالس البلدية كانت هناك 10 نساء ومن بين اللوائح الأربعة المتنافسة كانت ثلاثة منها تضم كل واحدة منها امرأتين والرابعة تضم أربعة نساء أما على المستوى الداخلي فقد نجحت امرأة واحدة كعمدة في ولاية الحوض الشرقي بلدية بوصيلة .

بعد هذا الانفتاح تم إنشاء وزارة خاصة بترقية المرأة تم التمهيد لها بقرار رئاسي يقضي بترسيم 260 سيدة في سلك الوظيفة العمومية لكن هذه الوزارة لم تعمر طويلا بعد رحمة السيدة الوزيرة خديجة بنت أحمد.

وتم بعد ذلك 1989 استحداث كتابة للدولة مكلفة بشؤون المرأة وفي غياب أي قوانين حمائية لهذه المشاركة ظلت نسبة ولوج المرأة لمناصب اتخاذ القرار ضعيفة، ففي المناصب التي يتم التعيين فيها – إن على مستوى الوزراء أو المناصب القيادية الأخرى – كانت في حدود 7% وفي سنة 1990 وصلت إلى 7,7% لتتضاعف هذه النسبة لتصل إلى 15,78% عام 2000 وتثبت في ذلك المستوى حتى سنة 2005.

وفيما يتعلق بالمناصب الانتخابية فيمكن القول بأن مشاركة المرأة فيها كانت هزيلة (3,4%) قبل اعتماد نظام الكوتا 2007 ووصلت بعده إلى حوالي 19% في البرلمان و30,4% في المجالس المحلية قابلة للزيادة بحكم وجود بعض النساء خلفا لبعض النواب الذين عادة ما يتم تعيينهم في مناصب أخرى أو يحول طارئ بينهم ومسؤولياتهم البرلمانية.

إن هذا التباين الصارخ يبين النسب قبل وبعد اعتماد نظام التمييز الإيجابي يعبر بكل جلاء عن مستوى التهميش الذي كانت تتعرض له المرأة الموريتانية وخاصة إذا ما علمنا أن نسبة المقيدات بالجداول الانتخابية تقارب عادة أو تفوق 50%

نهاية حكم ولد الطايع وبداية الفترات الانتقالية (مرحلة تعزيز المنظومة القانونية وتبني مقاربة النوع)

وبعد انقلاب 2005 –2022 شهد البلاد نقلة نوعية تمثلت في ترقية المشاركة السياسية التي تجلت أهم مظاهرها في اعتماد نظام التمييز الايجابي (كوتا 20%) وكذلك حضورا بارزا لقضايا المرآة والنوع عند مراجعة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وكذا ولادة أحزاب سياسية ترأسها نساء بعد أن كان هناك حزب سياسي واحد ترأسه سيدة.

سادسا: التوصيات

– وضع خطة واضحة لدعم المترشحات الكفؤات، القادرات على الحصول على نسب تصويت مرتفعة.

– دعم الأحزاب السياسية، وزيادة دورها في التأثير على النساء سياسيا وجذبهن للعمل السياسي المنظم.

– زيادة دور منظمات المجتمع المدني النسائية الفاعلة، والتي تؤمن بالحل الديمقراطي لقضية المرأة وتوعيتها.

– الاستعانة بوسائل الاعلام لتغيير الصورة النمطية للمرأة وتسليط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات صاحبات رأي وتفكير قادرات على تحقيق الانجازات في جميع الأصعدة.

–تحسين فرص التكافئ الحقيقية في الانتخابات عن طريق إدراج مبدأ التناصف الرأسي والأفقي وبذلك يكون للنساء حظ أكبر بالوصول الى المجالس النيابية والمحلية.

– تكثيف برامج ودورات التدريب والقيادة النسائية وتصميم وتنفيذ برامج لبناء أو دعم قدرات النساء لمساعدتهن على اكتساب الثقة في مؤهلاتهن.

– إلزام الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية على ضمان تمثيلية النساء في الهياكل العليا من خلال تخصيص منصب نائب الرئيس بالضرورة الى امرأة. ويمكن تمديد هذا الإجراء لجميع الهيئات الانتخابية.

– بعث لجنة خاصة بشؤون المرأة داخل البرلمان تهدف الى تحقيق وتقديم تقرير والإشراف على القرارات والممارسات الحكومية. مع الأخذ بعين الاعتبار المقاربة النوعية عند تقييم مشاركة النساء وعدم الاكتفاء بالمقاربة الكمية أي المشاركة الفعلية في صياغة المشاريع والبرامج والقرارات.

– تشجيع المؤسسات العامة والخاصة على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقضايا المساواة بين الجنسين لتكون لبنة من أجل التخطيط لتحسين وضع النساء.

– دعم النساء في تكوين شبكات.

–العمل على إقناع الفئات الأضعف على أنّ المشاركة السياسية هي الوسيلة الضرورية لتغيير أوضاعها.

– توحيد الحركة النسائية بجميع أطيافها وتنظيمها، لذلك لابد من التأكيد بأن وصول المرأة إلى هياكل السلطة، ومواقع اتخاذ القرار ليست قضية شعارات ترفع ولا مجموعة أفكار يروج لها إعلاميا في وسائل اتصال مختلفة، بل أن أهمية ذلك تمكن في جدية طرحها وتناولها كقضية لها مساس بفعاليات مختلفة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية.